الأمم المتحدة

E/ECA/COE/37/7/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2018

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع السابع والثلاثون

أديس أبابا، ١١ و١٢ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال*

المسائل النظامية

استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بموجب القرار ٩٤٣ (د- ٤٩)

مذكرة من الأمانة

موجز

تُقدَّم هذه الوثيقة بموجب القرار ٩٤٣ (د- ٤٩) الذي طُلب فيه إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يجري استعراضا مستقلا وشاملا ودقيقا للهيكل الحكومي الدولي للجنة. وتتضمن الوثيقة تقييما للاستنتاجات والتوصيات الأولية التي توصل إليها الاستعراض، إلى جانب أوجه قصوره المنهجية، وذلك بغرض تسليط الضوء على الحاجة إلى إخضاعه إلى المزيد من الدراسة التفصيلية بالنظر إلى الطابع غير القاطع لمعظم الاستنتاجات وإلى التطورات الجديدة في ضوء الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة والرؤية الجديدة للامينة التنفيذية وتوجهها الاستراتيجي .

أولا- المقدمة

١- تُقدَّم هذه الوثيقة بموجب الفقرة الثانية من قرار اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ٩٤٣ (د- ٤٩) بشأن إطار اللجنة الاستراتيجي المقترح وخطتها البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨- ٢٠١٩، الذي طُلب فيه إلى الأمين التنفيذي إجراء استعراض مستقل وشامل ودقيق للهيكل الحكومي الدولي للجنة، بما في ذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية، وعلاقته بالأولويات البرنامجية للجنة، بالاستناد إلى أولويات أفريقيا، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الخمسين.

* E/ECA/COE/37/1

٢- وقد استندت الأمانة، في إعداد هذه الوثيقة، إلى استنتاجات وتوصيات الاستعراض الخارجي الذي أجراه خبير استشاري مستقل قام بتقييم الأداء العام للهيكل الحكومي الدولي، بما في ذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة له. وعلى الرغم من عيوب الاستعراض المنهجية التي تجري مناقشتها بالتفصيل لاحقا، فإنه يقدم بعض التوصيات الأولية التي قد تود اللجنة النظر فيها.

٣- وجرى الاستعراض في عام ٢٠١٦، وقد لا تكون بعض الاستنتاجات والتوصيات صالحة اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان أحد القيود التي واجهها الاستعراض هو معدل الاستجابة المنخفض الذي يكون قد أثر على الصلاحية الكاملة للنتائج. وعلاوة على ذلك، فقد مضت الأمم المتحدة قُدما منذ ذلك الحين بالإصلاحات الشاملة الجارية وتلك التي جاء بها الأمين العام الجديد. وتقترح الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تسلمت منصبها في عام ٢٠١٧ توجهاً استراتيجياً جديداً لتتمكن من الاستجابة للديناميات المتغيرة، وقد تكون لذلك أيضاً آثار على الهيكل الحكومي الدولي.

٤- ويتضمن الفرع الثاني من هذه الوثيقة عرضا موجزا لاستعراضات مشابهة أجريت في الفترة من ٢٠٠٦ (القرار ٨٤٤ (د-٣٩)) إلى ٢٠١٦ (القرار ٩٠٨ (د- ٦٤)). ويركِّز هذا الفرع على الغرض من إجراء الاستعراضات السابقة والمنهجية المتبعة فيها تمهيدا للاستعراض الذي جرى في عام ٢٠١٦.

٥- ويعرض الفرع الثالث العيوب المنهجية للاستعراض الحالي، كما يلفت الانتباه إلى الاستنتاجات غير النهائية التي توصل إليها، آخذا في اعتباره بذلك مقترحات الأمانة.

٦- ويعرض الفرع الرابع الاستنتاجات الأولية للاستعراض وتوصياته.

ثانيا- الاستعراضات السابقة للهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لإفريقيا

٧- أجريت، بناء على طلب اللجنة، العديد من الاستعراضات الرئيسية لهيكلها الحكومي الدولي ، منذ تأسيسها في عام ١٩٥٨ وذلك في إطار مساعيها الدائمة لتعزيز أهميتها وكفاءتها وفعاليتها ولتعزيز التنسيق والانسجام مع المنظمات الإقليمية الأخرى. ومن بين التقارير السابقة، ثمة تقريران جديران بالاهتمام بصفة خاصة نظرا لأنهما يشددان على الحاجة إلى إعادة تصميم الهيكل الحكومي الدولي للجنة بما يكفل التعبير الواضح عن توجهها الاستراتيجي الجديد وهيكلها البرنامجي والنجاح في اعتمادهما. وعلى امتداد تاريخ اللجنة، كان الهدف الأساسي لتوجهها البرنامجي يتمثل في ضمان استجابتها بطريقة ملائمة لأولويات أفريقيا الإنمائية.

٨- ولذلك، خضع هيكل اللجنة الحكومي الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٦ لتغييرات رئيسية اقتضتها بدورها التغييرات الرئيسية التي أجريت على توجهها البرنامجي في فترة سابقة بموجب القرار ٨٤٤ (د- ٣٩)، بشأن تصحيح مسار اللجنة لكي تستجيب بصورة أفضل لأولويات أفريقيا. واستجابةً لولاية اللجنة المتمثلة في دعم خطة الاتحاد الأفريقي، وتعزيز التعاون بين مكاتبها دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، أُعيدت صياغة التوجه البرنامجي الاستراتيجي للجنة وهيكلته حول عشرة برامج فرعية. وفي أعقاب تأييد اللجنة لعدد من المقترحات المقدمة من الأمانة، تمت مواءمة الهيكل الحكومي الدولي للجنة على الوجه الصحيح.

٩- وفي آذار مارس ٢٠١٣، أجريت على الهيكل الحكومي الدولي للجنة مجموعة ثانية من التغييرات اقتضتها الإصلاحات الشاملة المدخلة على نموذج الأعمال الخاص باللجنة بموجب القرار ٩٠٨ (د- ٤٦)، بشأن إعادة تركيز محاور عمل اللجنة وإعادة ضبط أنشطتها. وقد استرشدت التغييرات المدخلة على نموذج عمل اللجنة بالمقرر (Assembly/AU/Dec.450.(XX) الذي اعتمده مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في دورته العادية العشرين، المعقودة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. وأهاب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بدوره بالأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم الدعم اللازم للجنة للارتقاء بعملها وفقا لأولويات أفريقيا. وقد أيدت اللجنة أيضا هذه التغييرات في قرارها ٩٠٨ (د- ٤٦)، الذي اعتمدته في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣ في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

١٠- وسعيا للتقيد بشعار ''أفريقيا في صدارة الاهتمامات''، عمدت اللجنة إلى إعادة صياغة هويتها لكي تتحول إلى مجمع فكر مرجعي يختص بأولويات السياسات الإنمائية لأفريقيا وبهدف التعجيل بإحداث التحول الهيكلي للقارة. ويغطي التوجه البرنامجي الجديد للجنة، الذي يستند إلى ركيزتين برنامجيتين هما أبحاث السياسات العامة ونشر المعرفة، تسعة مجالات مواضيعية أو برامج فرعية. وقد جرت إعادة مواءمة الهيكل الحكومي الدولي بما يكفل اتساق الهيئات الفرعية مع الأولويات البرنامجية الجديدة للجنة ومع هياكل الاتحاد الأفريقي. ونتيجة لذلك، ألغيت بعض اللجان أو دُمجت ضمن لجان أخرى، كما أُنشئت لجان جديدة سعيا لبلوغ المزيد من التماسك ولتحقيق فعالية التكلفة. وتمخضت هذه العملية عن إنشاء الهيكل الحكومي الدولي الذي يجري استعراضه حالياً.

١١- وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطتين عالميتين رئيسيتين واتفاقا بشأن تغير المناخ: والخطتان هما خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في تموز/ يوليه ٢٠١٥، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها مؤتمر قمة الأمم المتحدة، المعقود في أيلول/ سبتمبر٢٠١٦؛ أما الاتفاق فهو اتفاق

باريس بشأن تغير المناخ الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته الحادية والعشرين في كانون الأول/ديسمبر٢٠١٦، وأسفر كل ذلك عن تحديد الولايات والتركيز على جهود إنهاء الفقر بكافة أشكاله، ومحاربة أوجة عدم المساواة، والتصدي لتغير المناخ، مع الحرص في الوقت ذاته على تحقيق التنمية المستدامة. وتقتضي هذه التطورات الجديدة تكييف السبل التي تتعامل بها اللجنة مع برنامج عملها في مسعى لتعزيز استجابته للأولويات الجديدة أو المتغيرة للدول الأعضاء والتي سيكون لها تأثير على هيكلها الحكومي الدولي.

١٢- وبالإضافة إلى ذلك، صدقت الجمعية العامة، في نهاية عام ٢٠١٦، على الاستعراض الشامل الذي تجريه كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،[(١)] وطلبت إلى الدول الأعضاء الشروع في إجراء مناقشات بشأن طريقة العمل الخاصة بالهيئات التشريعية في كل منها من أجل تحسين كفاءتها وشفافيتها وجودة الدورات الرسمية وضمان متابعة أكثر منهجية من قبل كيانات نظام الأمم المتحدة الإنمائي بشأن القضايا التي تثيرها هيئاتهم الإدارية.

١٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بعد تعيين الأمين العام أمينة تنفيذية جديدة، أجريت مشاورات من أجل تزويد اللجنة برؤية جديدة ومن أجل تهيئة توجهها البرنامجي لتقديم دعم فعال لتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٦٣. وستعرِض الرؤية الجديدة للأمينة التنفيذية وتوجّهاتها الاستراتيجية بيان المهام والهيكل التنظيمي المنقح للجنة الاقتصادية لأفريقيا على مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته المزمع عقدها في أيار/مايو ٢٠١٨ للنظر فيها والموافقة عليها.

١٤- وقد صُممت جميع خطط إصلاح اللجنة للاستجابة للاحتياجات والمتطلبات المتغيرة لدولها الأعضاء والتحولات التي تطرأ على صعيد المشهد المؤسسي وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وحظيت عمليات إعادة الهيكلة على الدوام بالدعم والتيسير بفضل المشاورات مع الشركاء، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الدول الأعضاء في اللجنة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية، والهيئات الحكومية الدولية، وغيرها من الهيئات المعنية بالتنمية. وفي كل مرة كانت بلورة خطط الإصلاح تعقبها مباشرة إعادة تصميم الهيكل الحكومي الدولي بما يكفل دعمه المستمر للأولويات البرنامجية الجديدة.

(١) انظر القرار GA resolution A/RES/71/243 para 46(b)(c)

ثالثا- منهجية استعراض الهيكل الحكومي الدولي الحالي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وأوجه القصور التي تشوبها

١٥- استندت المنهجية المتبعة لاستعراض الهيكل الحكومي الدولي الحالي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الرغبة في الحصول على منظور متكامل بشأن مكوناتها، وتوجهها، وهيكلها فضلا عن الحاجة إلى تقييم أهميتها وفعاليتها وكفاءتها وتنسيقها كآلية إشرافية، في ضوء الولاية الموكلة إليها. وبناء على ذلك، تم اقتراح عدد من المنهجيات المختلطة للحصول على أدلة من مصادر معلومات مختلفة والتحقق منها.

١٦- وبناء على ذلك أجريت، في إطار إعداد هذا التقرير، مشاورات مع كبار مسؤولي مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأعضاء لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي، ومسؤولي الاتصال لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أديس أبابا، وأعضاء المكتب الحالي للمؤتمر الوزاري. وأجريت كذلك مشاورات مع فريق الإدارة العليا في أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومع مديري المكاتب دون الإقليمية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

١٧- وقد جرى تعميم استبيان على طائفة متنوعة من المشاركين في دورة مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لكي يقوموا بملئه. وقد رد على الاستبيان ١٠٣ مشارك من بين ٤٠٠ مشارك، بما يمثل نسبة ٢٦ في المائة. وأُرسل الاستبيان كذلك إلى أعضاء لجان الخبراء الحكومية الدولية الذين حضروا الدورات ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥ (تم تلقي ٧٩ ردا). وكان الهدف من الاستبيان استطلاع الآراء بشأن جدوى وكفاءة وفعالية الدورات المختلفة للمؤتمر الوزاري ولجان الخبراء الحكومية الدولية.

١٨- وشمل الاستبيان طائفة واسعة من المشاركين السابقين في دورات المؤتمر الوزاري. وكان من بينهم ممثلو الدول الأعضاء (٣٢ في المائة)؛ وكيانات الأمم المتحدة (٩ في المائة)؛ والقطاع الخاص (٥ في المائة)؛ ووسائط الإعلام (٣)؛ والمنظمات (٧ في المائة)؛ والمجتمع المدني (١٩ في المائة)؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي (٤ في المائة)؛ والجامعات (٧ في المائة)؛ وجهات أخرى (١١ في المائة). ومن بين الموظفين الحكوميين الذين جرى استقصاء آرائهم، كان ٦ في المائة أمناء عامين مساعدين، و٣٥ في المائة مديرين، و١ في المائة أمناء دائمين، و٥٨ في المائة موظفين من المراتب الدنيا.

١٩- وشمل الاستبيان الموجه لأعضاء لجان الخبراء الحكومية الدولية الدول الأعضاء (٥٢ في المائة)، والجماعات الاقتصادية الإقليمية (١١ في المائة)، والمنظمات الدولية (٨ في المائة)، والمجتمع المدني (١ في المائة)، وكيانات الأمم المتحدة (١ في المائة)، والجامعات (٥ في المائة)، والقطاع الخاص (٤ في المائة)، ووسائط الإعلام (١ في المائة)، وفئات أخرى (١٧في المائة). وفي المجموع، كان ٣ في المائة ممن استقصيت آراؤهم أمناء دائمين؛ و٢٩ في المائة مديرين؛

و٦ في المائة خبراء اقتصاديين رئيسيين؛ و١٨ في المائة خبراء اقتصاديين؛ و١٥ في المائة مستشارين؛ و٢٩ في المائة مسؤولين من المستويات الدنيا.

٢٠- وأُجرى استعراض مكتبي شامل للوثائق تضمن كذلك استعراضا للوثائق ذات الصلة للجان الإقليمية الأخرى. وفضلا عن ذلك، تم إيفاد بعثات ميدانية إلى داكار التي يقع فيها المقر الرئيسي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وإلى أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا.

٢١- واتبع الاستعراضُ نهجا مختلطا أُستخدمت فيه الأساليب الكمية والنوعية لجمع البيانات جنبا إلى جنب مع الأساليب التحليلية سعيا للإحاطة بمختلف وجهات النظر والحقائق بشأن عمل الأجهزة الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وكان من المنتظر أن ينتهي الاستعراض في غضون فترة شهرين. وفي حين كان من المتوخى للاستعراض أن يكون شاملا إلى أقصى حد ممكن، فقد اصطدم ببعض أوجه القصور التي لم يكن هناك مناص منها. فالدراسات المفصلة من هذا الحجم تستوجب توفر القدر الكافي من الوقت والموارد لكفالة التعرض لجميع أسئلة الاستعراض بصورة تخلو من الغموض. وبالنظر إلى المنهجية الطموحة التي اتبعها الاستعراض عن جدارة،كان من الصعب الوصول إلى استنتاجات نهائية بشأن جوانب محددة للهيكل الحكومي الدولي للجنة.

٢٢- وحَالَ عدم توافر بعض البيانات الإدارية إلى جانب ثغرات أخرى في البيانات دون أن تستند الدراسة إلى أدلة قوية. أما البيانات الإدارية فقد أظهرت، عند توفرها، تناقضات تعيق إكمال التحليلات المفصلة في وقتها. وفي غياب السجلات الكاملة والمؤسسية، وبالنظر إلى عدم وجود سجل بالمشاركين والمداولات لجميع اجتماعات الهيئات غير الحكومية، فإن فرص القيام بتحليل شامل للاتجاهات تبقى محدودة جداً.

٢٣- ومن ناحية أخرى، فإن تبدّل الموظفين في مختلف المنظمات والمكاتب قد أعاق بشكل كبير إجراء الاستقصاء على الإنترنت على مستوى يتيح الحصول على استنتاجات ذات جدوى من حيث أهميتها الإحصائية والعملية بالنسبة لتصورات المشاركين وتجاربهم فيما يتصل بالهيكل الحكومي الدولي. كما أن إجراء الاستقصاء في كانون الأول/ ديسمبر، أي خلال موسم العطلات، قد ساهم في إحداث مزيد من التأخر في إكماله، نظرا لغياب المجيبين أو عدم قيامهم بالرد في معظم الأحيان.

٢٤- واعتمدت منهجية الاستعراض على تقاطع مختلف البيانات الكمية والنوعية على حد سواء لكي يتسنى التحقق من صحة القرائن المستخدمة كأساس للاستنتاجات والتوصيات. ومن ناحية أخرى، فإن الندرة النسبية لاستعراضات عمل المنظمات الشبيهة، مثل لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لا تتيح إلا تقييما جزئيا وقرائن محدودة لاستخلاص أي استنتاجات بشأن جدوى وتنفيذ بعض

التوصيات وطرائق تنفيذها. ولابد من وجود استعراض محكم يستند إلى استنتاجات وتوصيات قائمة على الأدلة لكي تتمكن اللجنة من اتخاذ قرارات سليمة بشأن تغيير الهيكل الحالي أو الإبقاء عليه.

٢٥- وبالإضافة إلى أوجه القصور المذكورة أعلاه، فإن التغييرات التي حدثت على مستوى قيادة منظمة الأمم المتحدة وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة والرؤية الجديدة وتوجّهاتها الاستراتيجية للأمينة التنفيذية ستؤثر على إعادة تشكيل الهياكل الحكومية الدولية التابعة للجنة.

٢٦- ورغم أن الأمانة مستعدة ومهيأة تماما لمواءمة عملها وتعزيزه مع الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني استجابة للتغيرات المحددة والمتوقعة في المشهد الإنمائي الأفريقي، فهي ترى أنها ستكون في حاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء استعراض أكثر تفصيلا لهيكل اللجنة الحكومي الدولي، لكي تتمكن من توفير ما يكفي من المعلومات للجنة لاستعراضها بما يتيح لها اتخاذ القرارات اللازمة.

رابعاً – موجز الاستنتاجات والتوصيات الأولية

٢٧- بغض النظر عن طلب الأمانة الحصول على المزيد من الوقت لكي تستكمل إجراء استعراض أكثر شمولا والقيام بالمزيد من التحليل، فإن نتائج هذا الاستعراض الأولي تقدم بعض الرؤى العميقة في عمل الهيكل الحكومي الدولي. وتُظهر الاستنتاجات الأولية للاستعراض الحاجة إلى تعزيز الأداء الوظيفي العام للهيكل الحكومي الدولي للجنة.

٢٨- وفيما يلي عرض لبعض التوصيات الأولية التي تمخضت عن الاستعراض.

١- دورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٩- تحيط الأمانة علما بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض المتعلق بالتخطيط لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وتنفيذه ومتابعته. وترى الأمانة أن هذه التوصيات تستند إلى نسيج معقد من الهياكل البرامجية والتشغيلية التي تقتضي مزيدا من الاستجلاء والتحليل، وهو أمر مهَّدت له هذه الاستنتاجات.

٣٠- وتؤكد الأمانة مجددا على أهمية المشاركة المنتظمة والمخصصة لممثلين رفيعي المستوى في دورات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بوصفها شرطا لنجاح مداولاتها. وسوف يقف الاستعراض في مرحلته الثانية على العوامل التي تحدد وتيسّر هذه المشاركة، والمستويات الضرورية للتمثيل والمشاركة، بغرض صياغة حلول قائمة على الأدلة ومصممة لتغيير الاتجاه المرصود ولإيجاد بيئة داعمة تتيح للدول الأعضاء المشاركة بصورة مجدية خلال فترة ما بين الدورات وفي المشاورات السابقة للدورات وخلال الدورات نفسها.

٣١- وتؤكد الأمانة التزامها باستحداث آليات ملائمة تمكن اللجنة من المشاركة المجدية في المشاورات والمداولات قبل دورات المؤتمر الوزاري وأثناءها وفيما بعدها. وستشمل هذه الآليات تكثيف المشاورات في مرحلة ما قبل الدورات، والإجراءات المتعلقة بإعداد، واستعراض ونشر برنامج العمل والوثائق الفنية والنظامية، والاستعراضات الخاصة بتواتر دورات المؤتمر وخطوطها الزمنية، وعدد الفعاليات الجانبية ومواضيعها. ويشمل الاستعراض الحالي عددا من الاستنتاجات الجوهرية ذات الصلة بهذه الآليات، مما يعني الحاجة إلى المزيد من التحليل لآثارها البرنامجية والتنظيمية فضلا عن آثارها على صعيد الميزانية بما يمكِّن من إعادة هيكلة فعالة للبنية الحكومية الدولية وتحديث اختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي.

٣٢- وتحيط الأمانة كذلك علما بالتوصية المتعلقة بالتدابير التنظيمية المصممة لتوجيه ورصد جميع مراحل الإعداد للمؤتمر الوزاري ومتابعته. وترى الأمانة أن إجراء المزيد من التحليل المطلوب بشأن العوامل المذكورة أعلاه، وخاصة التغييرات المتوقعة في التوجه البرنامجي الجديد المقترح والهياكل المرتبطة بذلك، سوف يسلط المزيد من الضوء على التشكيل الفعال للأمانة وتحديد المسؤوليات والأدوار داخلها.

٢- لجان الخبراء الحكومية الدولية

٣٣- تحيط الأمانة علماً بالتوصيات ذات الصلة بالعلاقات بين لجان الخبراء الحكومية الدولية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وآليات التنسيق دون الإقليمية، ومكاتب اللجنة دون الإقليمية، كما ترحب بخلاصة الاستعراض التي تفيد بضرورة مواصلة دراسة طرائق إشراك الأطراف الفاعلة الرئيسية من خلال الآليات الإقليمية، في ضوء ولاياتها الحالية ومدى ملاءمتها للغرض الذي صممت من أجله، من دون إجراء تغيير متعجل لهذه الهياكل. ويجب مواصلة دراسة الترتيبات الموصى بها للتنسيق والاتساق والمواءمة فيما بين لجان الخبراء الحكومية الدولية، وآليات التنسيق دون الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكاتب دون الإقليمية، بغرض التحقق من نجاعتها وتحديد طرائق تنفيذها عند الاقتضاء.

٣- الهيئات الفرعية المواضيعية

٣٤- تحيط الأمانة علما بالتوصيات التي تنص على تحسين محاور تركيز الهيئات المواضيعية الفرعية، ومن ثم تأثيرها. وترحب استنتاجات الاستعراض أيضا بالتغيرات المتوقع إدخالها على التوجه البرنامجي والهياكل ذات الصلة به في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار المشهد الإنمائي الإقليمي والعالمي المتغير على الدوام، مع إيلاء الاهتمام اللازم للعلاقة بين التنمية والحوكمة والسلم والأمن. وعليه، تشير الأمانة إلى الحاجة إلى الاستناد إلى التوجه البرنامجي العام للجنة، بما يتيح إجراء استعراض دقيق للهيئات الفرعية المواضيعية وتقييم مناسب لترتيبات الإشراف على المجالات المواضيعية لبرنامج اللجنة.

٤- مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٣٥- تؤكد الأمانة من جديد أن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط يمثل ذراعا هامة لنظام نشر المعرفة لدى اللجنة. ولهذا السبب، فإن أي تغييرات مقترحة لهيكله وعملياته على الصعيد البرنامجي والقانوني سوف تعتمد على تحليل أجهزة السياسات العامة لدى اللجنة التي يتوقع أن تشهد تغييرات في إطار التوجه البرنامجي الجديد. ودأب برنامج عمل المعهد، تاريخيا، على الاستجابة لهياكل وعمليات الآليات التشريعية والسياساتية الرئيسية للجنة التي توجد قيد الاستعراض حالياً.

خامسا- الخلاصة

٣٦- قد ترغب اللجنة، آخذة التحليل الوارد أعلاه في الاعتبار، في اعتماد قرار يمنح الأمانة وقتاً إضافياً لإجراء المزيد من الاستعراض والتحليل ورفع تقرير عن ذلك إلى دورتها القادمة.